

**تقرير الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري  
للمساهمة في الاستعراض الدوري الشامل في مجال حقوق الانسان  
تونس 2022**

**من رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري  
الى مجلس حقوق الانسان**

الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري

الموقع الالكتروني: [www.haica.tn](http://www.haica.tn)

عنوان البريد الالكتروني: [contact@haica.tn](mailto:contact@haica.tn) / [nouri\\_lajmi@haica.tn](mailto:nouri_lajmi@haica.tn)

العنوان: 19 نهج بحيرة البيبان، ضفاف البحيرة – تونس 1053.

رئيس الهيئة: النوري اللجمي

الهاتف: 07 65 65 71 (216).

1. تسهر الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري على تعديل المشهد الإعلامي وفق مبادئ حقوق الانسان والحريات العامة ومن بينها حرية التعبير المنصوص عليها بالموثائق الدولية والتشريع الوطني، وللمحافظة على ما تحصل من مكاسب حرية التعبير في إطار تعديل المشهد الإعلامي فان الهيئة في عمل متواصل من اجل تحصين الاعلام من كل اشكال التوظيف نحو تأسيس اعلام يشكل منارة تهتدي بها الأجيال القادمة.

2. تقوم الهيئة بإعداد البحوث وانجاز الدراسات والتقارير ونشر الاحصائيات والمؤشرات واستغلال آليات الرصد والمتابعة ضمن مجال عملها بالإضافة الى إطلاق الحملات التوعوية لوسائل الاعلام حول مسالتي التعديل والتعديل الذاتي والوساطة من اجل خلق مناخ من الثقة بين وسائل الاعلام والجمهور في إطار ضمان احترام المعاهدات والموثائق الدولية والقوانين والقيم المتعلقة بحقوق الانسان والحريات العامة بما في ذلك حرية التعبير وحق المواطن في النفاذ الى المعلومة وفي اعلام هادف،

3. بالنظر الى ما تعرضت اليه الهيئة في بعض المناسبات من حملات تشويه وتشكيك من طرف عدد من أصحاب المؤسسات الإعلامية بسبب بعض قراراتها يتعين التفكير في إيجاد آليات تعاون وتنسيق مبتكرة لتجسيد دورها وشرعيتها الهادفة أساسا الى ضمان حق المواطنين في الوصول الى المعلومة والاخبار بما في ذلك مختلف الفئات من الأطفال و الأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات، علاوة على التحسيس بأهمية احترام المهنيين للقواعد الأخلاقية والواجبات القانونية من اجل اعلام هادف وفاعل في مختلف مجالات الحياة

## الاجتماعية و الاقتصادية و المدنية و السياسية،

4. دأبت الهيئة في إطار تجذير الممارسات الديمقراطية على ممارسة النقد الذاتي وترسيخ اليات تقييم أدائها والعمل على تجديد طرق عملها بما يفيد القطاع ويدعم حرية التعبير لوضع الأسس الأولية لمنظومة تعديلية وزرع بذور ثقافة حقوق الانسان والحريات العامة بين مختلف العاملين في المشهد السمعي والبصري وتشريك المواطنين في عملية الرصد من خلال الية إيداع الشكايات،

5. علاوة على ذلك تمارس الهيئة دورها التعديلي للمضامين الإعلامية من خلال الدورات التكوينية وورشات العمل الموجهة خاصة للصحفيين العاملين بالقنوات الاتصالية ومسؤولي التحرير غير ان صعوبة الوضع الوبائي بالبلاد مؤخرًا أثر على برمجة عمل الهيئة لتنظيم ندوات وملتقيات حول موضوع حقوق الانسان والمرأة وحقوق الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة غير انها حرصت على المشاركة في عديد التظاهرات الوطنية والدولية معتمدة في ذلك في اغلب الأحيان على تقنيات التواصل عن بعد،

6. ان نشاط الهيئة منفتح على المحيط المحلي من خلال عقد الندوات وورشات العمل مع منظمات المجتمع المدني ومنفتح على الخارج عبر المشاركة في عديد التظاهرات الدولية في إطار دعم منظومة حقوق الانسان والحريات العامة، وتسعى الهيئة الى مزيد تعديل المشهد الإعلامي والارتقاء بمحتوى الرسائل الإعلامية من اجل ديمقراطية المشهد الإعلامي عبر تكوين الصحفيين من اجل تمكينهم من السبل الفضلى للممارسات المهنية للعمل الصحفي في كنف الحرية واحترام حقوق الانسان،

7. ركزت الهيئة أنشطتها في مجال دعم مكانة المرأة وحضورها في وسائل الاعلام من خلال السعي الى اعتماد مبادئ التناسف والتنوع الاجتماعي والجهوي ومرافقة القنوات في ادماج مقارباتي للنوع الاجتماعي في إطار احترام حقوق الانسان طبق الإطار القانوني ومقتضيات كراس الشروط.

8. هذا وتعمل الهيئة على تطوير الشراكات مع المؤسسات الحكومية المعنية والمراكز البحثية والتدريبية وهياكل المجتمع المدني العاملة في المجال كما اعتمدت نفس التمشي في مجال التعاطي الإعلامي مع حقوق الطفل وضمائها في الاعلام السمعي والبصري من خلال نشر دليل عملي للتعاطي الإعلامي مع قضايا الطفل.

9. قد لمست الهيئة سواء من خلال الرصد اليومي للبرامج والمحتوى الإعلامي او من خلال نتائج تقارير التعددية السياسية نقص نوعي على مستوى البرامج التحسيسية لمعالجة قضايا المرأة وعدم تشريك المرأة بالشكل الكافي في البرامج الحوارية السياسية لمناقشة القضايا المتعلقة بالشأن العام وتقديم المقترحات والحلول وتمكينها من القيام بدورها كفاعل سياسي وكخبيرة في أي مجال من المجالات،

10. اعتبارا للدور المنوط للإعلام في مناهضة العنف المسلط ضد النساء بجميع اشكاله وفي تعزيز حقوق المرأة وتجنب الترويج لصورة نمطية لها وتعزيز المساواة بين الرجال والنساء

في الحضور الإعلامي وفي تناول قضاياهم دون تمييز على أساس الجنس، ولأن المضامين الإعلامية التي تبثها القنوات الإذاعية والتلفزيونية تمثل موضوع الدور التعديلي للهيئة فهي محل رقابة من وحدة الرصد التابعة للهيئة وتتخذ الهيئة التدابير المناسبة وفق صلاحياتها وحسب خطورة الخرق في شكل عقوبة أو مجرد احاطة أو لفت نظر،

11. تحرص الهيئة من خلال تقارير رصد التعددية السياسية على منهجية عمل تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي وقد بينت النتائج حضوراً ضئيلاً للمرأة وتراجعا في هذا الخصوص خلال سنة 2021 مقارنة بالسنوات الفارطة، فرغم تطور المنظومة التشريعية المتعلقة بحقوق المرأة (القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة) إلا أنها لم تحقق بعد المنشود في سبيل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من النفاذ الى وسائل الاعلام والى مواقع اتخاذ القرار ولا بد من تكثيف الحملات التوعوية والتحسيسية في هذا المجال الموجه الى الجمهور والمتدخلين في قطاع الإعلام السمعي والبصري من صحفيين وتقنيين ومسيرين ومستثمرين.

12. كما شهدت الأونة الأخيرة تنامي ظاهرة التجييش والتحريض على العنف والكرهية تجاه الصحفيين والإعلاميين في سبيل عرقلة عملهم ومنعهم من أداء مهامهم بكل حرية وهو ما يشكل خطراً على مكسب من مكاسب الحريات العامة وهو حرية التعبير وعدم احترام الحق في النفاذ الى المعلومة، وقد حذرت الهيئة من تنامي هذه الظاهرة ونبهت الى خطورة التراجع في مجال حرية التعبير والاعلام خلال السنوات الأخيرة بسبب محاولات متكررة لوضع اليد على القطاع ودعت جميع الأطراف المتداخلة الى مراجعة سياستها خاصة بالنسبة للإعلام العمومي والعمل على وضع برنامج لإصلاحه.

## التوصيات:

1. إرساء منظومة تشريعية مستقرة ومتناغمة لتنظيم المشهد الإعلامي من خلال التسريع في استبدال المرسومين عدد 115 و116 لسنة 2011 بقوانين أساسية تركز حرية التعبير والصحافة واستقلالية المؤسسات الإعلامية وفق رؤية أساسها علوية القانون والالتزام بالمعايير الدولية ومزيد تكريس استقلالية الهيئات عبر وضع اليات وضمانات لممارسة نشاطاتها بكل حياد في سبيل تكريس حرية التعبير والاعلام.
2. إرساء قانون لحماية الصحفيين من الاعتداءات والتجاوزات أيا كان مصدرها ولمساعدتهم على القيام بدورهم وضمن استقلاليتهم وتجريم الاعتداء عليهم والنأي بهم عن التجاذبات السياسية مع رسم حدود الحقوق والواجبات المتعلقة بالصحفيين
3. وضع استراتيجية تشاركية بين الهيئة والدولة لإصلاح الاعلام العمومي وتطويره وضمن استقلاليتها وجودته وفق المعايير المهنية والأخلاقية.
4. تعزيز التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل خاصة فيما يتعلق بحمايته من المضامين الإعلامية التي تتناول القضايا الاجتماعية والتصاعد في المحيط العائلي وقضايا العنف في الانتاجات السمعية والبصرية.
5. تكريس ثقافة حقوق الانسان والحريات العامة في مفهومها الشامل كفكرة ثم كممارسة في ذهن الأطفال منذ نعومة اظافرهم باعتبارهم أجيال المستقبل وذلك بإدخالها ضمن المناهج التعليمية كمادة بذاتها في السنوات الأولى من التعليم الابتدائي تدرّس وتكرّس في إطار اعمال

- ثقافية و تثقيفية،
6. الاهتمام بالتربية على وسائل الاعلام وادماجها ضمن البرامج التعليمية والتثقيفية الموجهة للأطفال،
  7. وضع استراتيجية وطنية لحماية الأطفال من المضامين الضارة وتشجيع ملكة الابداع لديهم.
  8. تعزيز دور الثقافة في انشاء جيل يؤمن بحقوق الانسان وبالحرريات العامة ويثمنها.
  9. ضرورة ان تأخذ مشاريع القوانين المعطيات التكنولوجية بعين الاعتبار ورصد مختلف التغيرات الاستراتيجية في علاقة بتطور تكنولوجيات الاتصال الحديثة.
  10. إرساء اليات ضمان حقوق الطفل والفئات الهشة من ذوي الاحتياجات الخصوصية في القطاع السمعي والبصري.
  11. تطوير القوانين المتعلقة بالإشهار لحماية المستهلك والأطفال في الاتصال السمعي والبصري.
  12. تطوير القوانين المتعلقة بالألعاب الترويجية والعاب الرهان في وسائل الاتصال السمعي والبصري.
  13. إرساء صندوق دعم للاتصال السمعي والبصري لتحسين وضمان جودة الانتاج.